

الشاهد الع

في الشرع الإسلامي

● دراسة تاريخية

مع نشر وتحقيق

أسجـال

عدالة من عصر

سلاطين المماليك

بقلم : د. محمد محمد أمين

أولاً : الدراسة التاريخية :

من أهم الأسس التي يقوم عليها
الفصل في الخصومات في القضاء
الإسلامي الحكم بالينة المركة ، لقول
الرسول صلى الله عليه وسلم ، الينة على
من ادعى ، واليمين على من
أنكر،^(١)

وتعتبر « الشهادة » من أهم وسائل
إظهار الينة في الشرع الإسلامي ، فقد
قال الله تعالى في كتابه العزيز :
« واستشهدوا شهيدين من رجالكم ،
فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان



د

حيان وتضمن^(٧) ، لقوله تعالى :
«إلا من شهد بالحق وهم
يعلمون»^(٨) ، ولقوله تعالى :
«وما شهدنا إلا بما علمنا»^(٩) ، ولقول
الرسول عليه الصلاة والسلام : «إذا
رأيت مثل هذا (الشمس) فاشهد
والأفدع»^(١٠) .

ولهذا قالوا إن الشهادة مشتقة من
المشاهدة بمعنى المعاينة ، فلا يصح
لشاهد الشهادة لشيء حتى يحصل له
به علم ، إذ لا تصح الشهادة إلا بما علم
وقطع بمعرفته ، لا بما شك فيه ،
ولا بما يظن عليه الظن^(١١) .

ووضع الفقهاء شروطاً لتحمل
الشهادة وأدائها تلخص في العقل ،
والضبط ، والعدالة ، وذلك لتحمل
الشهادة ، والحرية ، والبلوغ ،
والإسلام ، وذلك لأداء الشهادة مع
اختلاف بين الفقهاء في تفاصيل هذه
الشروط وتطبيقها^(١٢) .

وتألف معرفة القاضي لصفات
الشاهد من معرفة القاضي لأحوال
الناس في بلده ، ومن طعن المتهم في
شهود خصمه ، ولذا كان القضاة
يقبلون شهادة الشهود إذا لم يظن فيهم

ممن ترصون من الشهداء»^(١٣) ، وقال
تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم
وأقيموا الشهادة لله)^(١٤) ، وقال تعالى :
«يا أيها الذين آمنوا آتوا شهادة بينكم إذا
حضر أحدكم الموت حين الوصية
الثنان ذوا عدل منكم أو آخران من
غيركم»^(١٥) .

ومما يدل على أهمية الشهادة في
الفصل والحكم في الشرع الإسلامي
ما جاء بالقرآن الكريم في قصة يوسف
عليه السلام « وشهد شاهد من
أهلها»^(١٦) ، ومن هنا كان إسهاب
الفقهاء في الحديث عن الشهادة ،
وإفرادهم لها فصولاً كاملة بعنوان
«كتاب الشهادات» أو «القضاء
والشهادات»^(١٧) .

والشهادة هي إخبار بحق الغير على
آخر، سواء أكان حق الله أو حق البشر
والإخبار هذا عن علم ويقين ، لا عن

الخصم ، ويبدو أن هذه هي المرحلة الأولى التي مر بها نظام الشهادة ، فقد كان القاضي يجيز شهادة المسلمين بعضهم على بعض عملاً بما جاء في عهد عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري «والمسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مخلوداً في حد أو مجزياً عليه شهادة زور أو ظليماً في ولاء أو نسب» (١٣).

وفي هذه المرحلة كان القضاة يقبلون شهادة الشهود إذا لم يعلن فيهم الخصم ويحرجهم ، فكان الخصم هو الذي يخرج شهادة الشاهد (١٤) ، وإذا أراد الخصم أن يسأل عن الشهود فله ذلك ، وإذا ثبت للقاضي صحة ما جرح به الشاهد توقف عن قبول شهادته (١٥).

ولا يفترض أن يكون الخصم على علم بعدالة من يشهد عليه ، وربما عجز عن إثبات فقدان الشاهد لشروط الشهادة ، ولهذا كان القضاة يطلبون من الشاهد أن يحضر من يركبه ، وهو ما عرف باسم «التركية العلنية» ، والمقصود بها التحقق من أمانة الشاهد وصدقه ، وبناء على هذه التركيبة يقبل

القاضي الشاهد أو يرفضه (١٦).

ولم يقتصر القضاء على هذه التركيبة العلنية ، فلتجأوا أيضاً إلى ما عرف باسم «التركية السرية» ، وكان شريح (١٧) أول من أدخل نظام التركيبة السرية ، فهو أول من سأل عن الشهود في السر ، «ف قيل له : يا أبا أيمة أخذت فقال : إن الناس أحدثوا فأحدثت» (١٨) ، ويقصد بذلك انتشار شهادة الزور بين الناس .

وكان عبدالله بن شبرمة (١٩) يسئ الذين يسألون له في السر عن الشهود «المهادد» (٢٠) ، فأتاه رجل سئل عنه فأسقط فكلّمه في ذلك ، فأتى عبدالله بن شبرمة يقول :

**سألنا فلم يألوا وهم سؤالنا
فكفكم من كرم طمطحتهم المهادد** (٢١)

وفي مصر لاحظ غوث بن سليمان ، في ولاياته الثانية للقضاء (٢٢) كثرة شهادة الزور ، فبدأ غوث في السؤال عن الشهود في السر ، فن عدل عنده قبله ، وبعد انتهاء القضية التي قبل فيها الشاهد يعود واحداً من الناس ، فلم يكن يوصف أحد

بالشهادة، ولا يشار إليه بها (٢٣).

واتبع القاضي مفضل بن فضالة (٢٤) في بادئ الأمر نفس الأسلوب الذي اتبعه غوث بن سليمان من أجل التحقق من أمانة الشهود وصدقهم، ولكن تم على يديه تطور نظام التحقق من صدق الشاهد، وأعاد هذا التطور فيما بعد ليس فقط في تحقق القاضي من صدق شاهد معين في قضية محددة، ولكن أيضاً في تولية أو تعيين شاهد ذي صفة رسمية بحظ في المستقبل بثقة أصحاب المصلحة أو المستفيدين.

وبدأ التطور في التحقق من صدق الشهود عندما عهد القاضي مفضل بن فضالة — في ولايته الثانية للقضاء — إلى كاتبه فليح بن سليمان الرعيي المعروف بابن القيسري، عهد إليه بالوظيفة التي عرفت فيما بعد باسم «صاحب مسائل»، فقد كان المفضل أول من جعل في مصر «صاحب مسائل»، ويتولى القائم بهذه الوظيفة بحث بعض الأمور التي تتطلبها القضايا (تحرّيات)، ومن بينها السؤال عن الشهود، وهو ما عرف باسم «التعديل» (٢٥).

وبعد عدة سنوات أصبحت وظيفة «صاحب المسائل» وظيفة متميزة، فقد اتخذ القاضي إبراهيم بن الجراح (٢٦) من معاوية الأسواني صاحباً للمسائل إلى جانب كاتبه أمين بن خالد (٢٧). وفي تطور آخر كان للقاضي اثنان أو أكثر من أصحاب المسائل، فكان لدى القاضي عيسى بن الشكدر (٢٨) اثنان من أصحاب المسائل (٢٩).

ويمبدو أن وظيفة «صاحب المسائل» كانت تدور على صاحبها دخولاً غير مشروعة فهو لا يقدم للقاضي سوى المرشحين الذين يستبيلونه بدفع مكافأة، ولعل هذا ما يفسر ما ذكره الكندي من أن معاوية الأسواني دفع ألف دينار إلى اسحاق بن إبراهيم الجراح، لبولييه أبوه صاحباً للمسائل (٣٠)، ذلك أن صفة الشاهد المتكلم أصبحت هي الأخرى مصدراً للحصول على الدخل، والمرشعون للشهادة لا ييخلون بدورهم على «صاحب المسائل» في دفع الخلو أو المكافأة، حتى أن محمد بن بدر (٣١) دفع إلى القاضي عبدالله بن أحمد بن

زَبْر (٣٢) ألف دينار لتعينه شاهداً . (٣٣)

ولهذا كان من الطبيعي أن يتم تحقيق الترتيب مبدئياً تحت مراقبة القاضي الذي كان هو الوحيد الذي يعلن قبول المرشح شاهداً أو رفضه ، أما صاحب المسائل ، فكان عليه فقط أن يزود القاضي بأسس القرار أو عناصره ، وغالباً ما كان القاضي يبحث بنفسه ويتأكد من عدالة الشهود (٣٤) ، فكان يعيى ين المتكدر «صاحب المسائل» يسأل له عن الشهود ، ثم كان عيسى يتنكر بالليل ويغطي رأسه ، ويمشي في الطرقات يسأل عن الشهود ، «وقد رآه غير واحد من الثقات وتحدثوا بذلك عنه» . (٣٥)

ولم تقتصر وظيفة «صاحب المسائل» بالنسبة للشهود على تركيبتهم لدى القاضي ، ولكن امتدت إلى متابعة سلوك الشهود المعينين ، وأخلاقهم بطريقة مستمرة ، ففي ولاية لمبة بن عيسى الحضرمي الثانية للقضاء (٣٦) ، أمر صاحب مسأله أن يسأل عن شهوده في كل ستة أشهر ، وقد «أوقف غير واحد حين بليته

جرحه» . (٣٧)

ويبدو أن رغبة القاضي في أن يكون محاطاً بشهود ثقة ، محلصين لشخصه ومصالحه ، هي التي جعلت تولية القاضي جديد فرصة للتغير في الشهود ، فقد عزل القاضي العمري (٣٨) عدداً من الشهود من دائرة اختصاصه ، وأحل محلهم ثلاثين آخرين من أتباعه المقربين . (٣٩) كذلك كانت أول أحكام القاضي عبدالعزيز ابن محمد بن النعمان (٤٠) أنه أوقف جميع الشهود الذين قبلهم عنه الحسين بن علي (٤١) ما عدا شرف بن محمد المقرئ فإنه استكتبه في التوقيع والتقصص (٤٢) . وفي بعض الحالات كان العزل بالجملة ، ففي بداية القرن الخامس الهجري عزل القاضي ابن أبي العوام (٤٣) أربعاً من الشهود في يوم واحد (٤٤) .

وإذا كانت «العدالة» صفة مُجْمَعٌ عليها لقبول شهادة الشاهد ، فإننا ندرسها هنا ، ليس باعتبارها من صفات الشاهد ، بل باعتبارها «وظيفة قضائية» توليها طائفة من الشهود خصوصاً بالعدالة دون سواهم ، وعرفوا

في المصادر باسم «الشهود المعدل» ،
أو «العدول» ، أو «المعدل» ،
أو «المعدل» .

وبشير ابن خلدون إلى هذه
الوظيفة بقوله : «العدالة» : وهي
وظيفة دينية تابعة لل قضاء ، ومن مواد
تصريفه ، وحقيقة هذه الوظيفة القيام
عن إذن القاضي بالشهادة بين الناس
فيما هم وعليهم ، عملاً عند الإشهاد ،
وأداء عند التنازع ، وكفا في
ال سجلات تحفظ به حقوق الناس
وأموالهم وديونهم وسائر
معاملاتهم^(١٤) .

وكان أول من طبق نظام تعيين
الشهود العدول في مصر هو القاضي
مفضل ابن فضالة ، في سنة ١٧٤ هـ
٧٩٠ م «رسم أقروا بالشهادة» فكانوا
عشرة رجال^(١٥) .

ومن هنا عرف الاجراء الذي يعين
به القاضي الشاهد المعدل باسم «الرسم
بالشهادة» ، وبالطبع فإن تعيين
الشهود العدول لا يحرم أصحاب
المصالح من استدعاء أشخاص آخرين
للشهادة ، ولكن ستظل شهادة هؤلاء

الأشخاص خاضعة للتجريح وفقا
لنظام القانون العام .

ورغم أن المفضل بن فضالة
تعرض للنقد والتجريح بسبب تعيينه
للشهود^(١٦) ، فإن القاضي محمد بن
مسروق^(١٧) حذا حذوه ، فعندما قدم
إلى مصر «اتخذ قوما من أهلها للشهادة
رسعهم بها» .^(١٨)

وفي بادئ الأمر كان عدد الشهود
محدوداً ، فهو لم يتجاوز العشرة ،
ولكن بعد سنوات قليلة نجد أنه كان
للقاضي عبدالرحمن بن عبدالله
العصري^(١٩) حوالي مائة من
الشهود^(٢٠) ، وكان المصري أول من
جعل أسماء الشهود في كتاب^(٢١) .

ووصل عدد الشهود في القاهرة في
أوائل القرن الخامس الهجري/ الحادي
عشر الميلادي نحو ١٥٠٠ شاهد^(٢٢) .

وجرت العادة بأن القاضي يختار
عدوله من الوسط الذي يتنصّل إليه ،
وهو الوسط الديني من الفقهاء ،
ورجال الحديث ، وخطباء المساجد ،
وأهل الفتيا والقراء ، وإن كان
لبعضهم أعمال أخرى مثل
التجارة .^(٢٣)

ونظراً لأهمية الشهود في النظام
القضائي ، أهم الخلفاء والولاة
والقضاة يبحث أحوالهم والتثبت من
عدالتهم ، وزعمت كتب المصطلح
بالتأكيد على متابعة أحوالهم والتثبت
من عدالتهم ، وزعمت كتب المصطلح
بالتأكيد على متابعة أحوال الشهود ،
وذلك في العهود (٥٥) ، وسجلات
القضاة (٥٦) ، وتقاليد القضاة (٥٧) ،
والشفايد الحكيمة (٥٨) ،
والتواقيع (٥٩) ، والوصايا (٦٠) .

ومن أمثلة ذلك ماورد في سجل
ولاية قاضي بئر الإسكندرية من
إنشاء القاضي الفاضل (٦١) :

«وأنت تعلم أن الشهود بهم يعطي
الحكام ويمنعون ، وبأقوالهم يفصلون
ويقطعون ، وبشهادتهم تثبت
الظلمات وتبطل ، وعليها يعتمد في
انتزاع الحقوق ممن يدافع ويمثل ،
فواجب أن يكونوا من أئمة الوری ،
ومن لا يتبع الموی ، فاستشف
أحوالهم ، واستوضح أمورهم ،
وأفعالهم ، فمن كان بهذه الصفة
الأخيرة فأجره على عادته في استماع
مقاتله ، ومن كان بخلافه فقف الأمر

على عدالته ، واحسم مادة الضرر في
قبول شهادته ، وقد جعل لك ذلك
من غير استئذان عليه ، ولا اعتراض
لك فيه ، ولاتقرب أحدا من رتبة
العدالة ، وارضها بإزالة الأطلاع فيها
عن الاهانة والأذلة ، وأغضض من
أبصار التطلعين إليها ، والتوثيق
عليها ، بالتطرح على الجهات ،
والقاسها بالعنايات التي هي من أقوى
الشيئات ، وإن ورد إليك توقيع وتزكية
من الباب فاصدره في مطالعتك
ليحيط العلم به ، وبخروج إليك من
الأمر ما تفعل على حسب» (٦٢) .

ومن أمثلة حرص القضاة على أن
يتابع نواب الحكم أمر الشهود ما جاء
في تقليد حكيم : «وينظر في أمر
الشهود فمن كان منهم نرها ، وإلى الحق
منوجها فليراسه ، ومن كان منهم غير
ذلك طالعا بحاله» (٦٣) .

وبما زاد في أهمية الشهود العدول
أنه لم يقتصر عملهم على الشهادة في
القضايا والخصومات ، بل امتد
عملهم إلى الشهادة على أحكام
القاضي نفسه ، فكان القاضي يصدر
أحكامه في حضرة الشهود ، ويشهدون

عليه بذلك ، وكان أول قاضٍ أشهد على أحكامه هو سليم بن عتر^(٦٤) ، فقد اختصم إليه في ميراث فقضى بين الورثة ، ثم تآكروا فعادوا إليه فقضى بينهم ، وكتب كتاباً بقضائه وأشهد فيه شيوخ الجند^(٦٥) .

وكان محمد بن مسروق^(٦٦) أول قضاة مصر الذين اتخذوا لمجالسهم الشهود^(٦٧) . ويبدو أنه منذ حوالي هذا العهد أصبح من اختصاص الشهود العدول حضور مجلس الحكم ، حتى أن أحد القضاة وهو محمد بن عبده بن حرب^(٦٨) أمر بسجن شاهد لم يحضر إحدى جلساته في المسجد الجامع^(٦٩) ، كما اختص القاضي عبدالله بن أبو ثوبان^(٧٠) بشهود يشهدون عليه في أحكامه^(٧١) .

وفي هذا المجال أصبح من المتعارف عليه والمتواتر في وثائق المصور الوسطى أن نجد بالاسمال^(٧٢) الحكمي الصيغة التالية : « هذا ما أشهد على نفسه الكريمة (فلان) خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية أيد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه من حضر مجلس حكمه وقضائه ... إلخ » ، وفي نهاية

الاسمال نجد عبارة « أشهدني (فلان) أيد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه على نفسه الكريمة بجميع مانسب إليه في اسجاله المسطر أعلاه فشهدت عليه في تاريخه وكتبه (توقيع الشاهد) » ، ثم عبارات متتالية بعدد الشهود تنص على : « وبذلك أشهدني أيد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه فشهدت عليه به في تاريخه وكتبه » ، ثم توقيع الشاهد ... وهكذا^(٧٣) .

وامتدت اختصاصات الشهود العدول إلى مجالات قضائية متعددة منها تولي شئون أموال الأيتام والغالين التي تكون تحت نظر القاضي^(٧٤) ، ففي أواخر القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي قرر القاضي الحسين بن علي ابن النعمان بن حيون^(٧٥) أفراد موضع في زقاق القناديل للودائع الحكمية ، وأقام فيه خمسة من الشهود بضبطون ما يحضر وما يصرف ، فكان أول من أفرد للمودع الحكمي^(٧٦) مكاناً مبنياً ، وعهد به إلى الشهود العدول^(٧٧) .

وفي تطور آخر لاختصاصات الشهود نجد أن بعضهم تاب في القضاء بين الناس عن القاضي في إحدى

الجلسات ، فقد عهد القاضي عبدالله بن زُبر إلى أحد شهوده وهو محمد بن بدر (٧٧) بالحكم بين الناس ، عندما أخبره بعض الحجاب بكثرة الخصوم على الباب ، فقال القاضي لعبد بن بدر «قم يا أبا بكر فاحمل عني وانظر بين الناس» (٧٨) . كما تاب بعض الشهود في الحكم عن القاضي (٧٩) ، وكذلك قسم أحد القضاة اختصاصاته بين اثنين من الشهود . (٨٠)

ويمكن أن نحلّص من هذا إلى أن واجبات الشهود المدول تعددت وأصبحت تتضمن عدة واجبات أساسية من أهمها :

١- الشهادة في مجلس القضاء ، فلمهم وحدهم حق الشهادة في مجلس القضاء في الدعاوى التي تنظر فيه ، وعلى المدعي أن يحضر بهذا المجلس عدولا قد عرفهم القاضي (٨١) ، لأن القاضي إنما يحكم بالبنية المزكاة . (٨٢)

٢- الشهادة على أحكام القاضي ، فكان القاضي لا يمكن أن يسجل حكماً إلا بحضور شاهدين عدلين على أقل تقدير ليشهدوا على اسجاله هذا ويكتبوا خطوطهم بالشهادة بذلك ،

ولذلك كان على الشهود مراقة القاضي دائماً والمواظبة على حضور مجلسه . (٨٣)

٣- الشهادة على الشهادة لكي تقبل عند القاضي .

٤- الكتابة والشهادة على الصكوك ، وكتب البيع والشراء ، والوقف ... إلخ (٨٤) ، فلا يتعد العقد إلا بشهادة الشهود (٨٥) ، فترقيع القاضي على الحكم أو الكتابة على الوثيقة بخطه لا يكسب الحكم قيمة مؤكدة إلا إذا شهد عليه اثنان على الأقل من الشهود المدول ، وذلك عملاً بما جاء بآية الدين . (٨٦)

وقد بالغ أصحاب المصالح في الاكثار من الشهود على كتب الوقف بالذات لضمان حمايتها ، حتى أن الأمير بدر الدين الشمسي الصالح النجمي أشهد على كتاب وقفه للدار اليسرية اثنين وتسعين عدلاً . (٨٧)

٥- الشهادة على كتب العهد السياسية .

٦- منهم من يختص بتقييم الأشياء من البضائع والعقارات ، وهم

الذين عرفوا في الوثائق والمصادر باسم «شهود القيمة»^(٨٨)، وقد ورد بوثائق العصور الوسطى عن شهادة شهداء القيمة النص الآتي: «يشهد من يضع خطه آخره فيه ومن يوضع عنه بإذنه آخره فيه من شهداء القيمة أرباب الخبرة بقيمة الأراضي وأجرها، والمقاربات وقيمتها والأبنية وعبوبها»^(٨٩).

٧ — ومن شهود القضاء أيضًا «شهود السبل»، وكانوا يسون أيضًا «شهود المحمل»، وكانوا يكلفون بمصاحبة المحمل مع أمير الركب، وقاضي الركب، وكانت تكسب لهم في عصر المماليك مبيعات شريفة من ديوان الوزارة.^(٩٠)

وهكذا نرى أن تطور وظيفة «الشاهد العدل» أدت إلى أن يصبح الشاهد شخصية هامة لعبت دورًا أساسيًا في النظام القضائي، حتى أن كثيرًا من القضاة بدأوا حياتهم كشهود عدول، أو عادوا إلى الشهادة بعد اعتزالهم القضاء.^(٩١)

وكثيرًا ما كان للشهود أثر في تولية القضاة، وذلك بتشجيع بعض الطامعين على السعي لهذا المنصب، أو

بالشهادة بكفائتهم أمام الأمير.^(٩٢) وكذلك قام الشهود بدور سياسي، وبخاصة في المؤامرات والنشائس بين أمراء المماليك^(٩٣)، ونظرًا لأهمية الشهود وعملهم أصبحوا من «أعيان الناس» أو «أعيان البلاد» وقال عنهم الشاعر:

هم السلاطين إلا أن حكمهم
على السجلات والأملالك والدور^(٩٤)

وكان من الطبيعي أن يكون للشهود رئيس يتول الدفاع عن مصالحهم، وكانت له سلطة عليا، ونوع من سلطة الإدارة والتفتيل، وهو ما عرف باسم «رئيس الشهود» أو مقدم الشهود، أو وجه الشهود^(٩٥)، أو كبير الشهود ومقدمهم.^(٩٦)

وكان الشهود يمارسون اختصاصهم في دائرة اختصاص قضائية محددة، ويرتبطون بقاضي هذه الدائرة ويتبعونه.^(٩٧)

ونظرًا لارتباط الشهود بمصالح الناس فقد اقتصوا بأماكن محددة يحلون بها مثل نواب الحكم، وعرفت هذه الأماكن باسم:

الحكم ، فكانوا يجلسون حول القاضي
بينة ويسرة «على مراتبهم في تقدم
تعديلهم .. حتى يجلس الشاب المتقدم
التعديل أعلى من الشيخ المتأخر
التعديل» . وكذلك كان ترتيب الشهود
في المواقب التي يسم فيها القاضي
حسب أقدميتهم في التعديل
نصف ١٠١

ونظراً لهذه الأهمية الكبيرة لوجبة
«الشاهد العدل» لم يكن القضاء
يتدوين أسماء الشهود المعدلين في
سجلات ، بل أصبح الأمر يقتضي أن
يصدر القاضي اسجالات بثبوت
العدالة ، يأذن فيه لمن تثبت عدالته
بتحمل الشهادة وأدائها .

وفي القرن ١٤/٥٨ م يذكر ك
التوري أن القاعدة التي استقرت بين
الناس في اسجالات العدالة في
عصره ، أن القاضي كان يصدر في
اسجال العدالة على أنه :

«وحكم بعدالته ، وقبول قوله في
شهادته ، وأجاز له ذلك ومعه .
وأختره وارضاءه ، وألزم ما اقتضاه
مقتضاه ، وأذن سيدنا قاضي القضاء
فلان لفلان المحكوم بعدالته في تحمل

المساطب ، أو الموانيت ، أو
للكاكي ، أو المراكز» (٩٨) ، وهذه
الاماكن معروفة لدى الناس لأجراء
المعاملات الشرعية ، وأشهر هذه
الاماكن بالقاهرة في عصر سلاطين
المماليك عند رأس باب زويلة (٩٩) ،
وتحت الربع ، وعند حيس الرحبة ،
وباب القسطنطينية (١٠٠) ، وجامع
الصالح (١٠١) ومجلس الشافعية بالبحر
ظاهر باب الفتوح (١٠٢) .
أن هذه الاماكن كانت تنتشر انتشاراً
جاهلياً مقدمة افراد الشعب من
المقاضي أو المتصرفين لقضاء حوائجهم
من تحرير وكتابة وشهادة على عرائض
الدعوى والنفوذ النافذة للملكية وغيرها
من أنواع التصرفات المدنية شرعاً

وكان أصحاب الحاجات يتكفلون
بأجور العدول من الكتاب والشهود ،
مقابل كتابة الوثائق ومراجعتها والشهادة
عليها ، وفي ذلك من الشئون
انقضائية ، وكان الأجر في الغالب
حوالي ربع عشرة قيمة المقد أي
٢,٥ ٪ ، وقد عاب السبكي على
الشهود ذلك (١٠٣)

أما جلوس الشهود في مجالس

الشهادات وأدائها ، لتحفظ الحقوق على أربابها وأوليائها وسمع شهادته نفسه . وأحارها . ومرة أن يرقى عن حلق الطروس طرازها وسط قلمه بسطاً كلياً ، ونصبه بين الناس عدلاً مبرراً مرضياً ، وأجراه مجرى أمثاله من العدول المبرزين وسلك به سلك الشهداء المميزين .^(١١٥)

ويذكر القلقشندي أنه في أوائل القرن ٩ هـ / ١٥ م ، جرت العادة أن أبناء العلماء والرؤساء ، وبناء على قصة ، يتقدم من يشاء منهم بها^(١١٦) ، تشبه عدالتهم على الأحكام . ويحل لهم بذلك . وعحكم الحاكم بعدالة من ثبت عدالته لديه ، ويشهد على نفسه بذلك ، ويكتب له بذلك أسجال عدالته ، في خرج عريض . أما في قطع فرجة^(١١٧) الشامي الكاملة . وأما في عود ذلك من الورق اللدني . وتكون كتابته بقلم الرقاع^(١١٨) ، وأسطره متوالية ، بين كل سطرين تقدير عرض أصبح أو نحو ذلك^(١١٩) .

وأورد لنا القلقشندي نص اسجال عدالة أنشأه وكتب به لابنه محمد

^(١١١) عند ثبوت عدالته على الشيخ أحمد بن عبد الرحمن العراقي^(١١٢) وذلك في ٢٨ رجب ٨١٣ هـ / ١٤١٠ م^(١١٣)

ونص فيه على أن القاضي يحكم بعدالته ، حكماً تاماً وجزماً ، وقضى به قضاء أبرمه ، وأذن له — أيد الله بعدى حكمه — في نصبه لشهادة وأدائها ، وسط قلمه في سائر أندية وأرجائها ، وأجراه — أجرى الله تعالى الخيرات على يديه — مجرى أمثاله من العدول ، ونظمه في سلك الشهداء أهل القبول ، ونصبه بين الناس شاهداً عدلاً ، إذ كان صالحاً لذلك وأهلاً^(١١٤) .

ولما كان أسجال العدالة الذي أورده القلقشندي في كتابه أنشأه لابنه ، فقد أفاض فيه على ابنه من الصفات والتعبيرات الكثير ، ومن هذه الوجهة تأتي أهمية نشر أسجال العدالة موضوع الدراسة فهو يعطينا صورة صادقة تماماً لاسجالات العدالة التي نرجع إلى النصف الثاني من القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي .

واسجلال العدالة الذي تقدمه للنشر اليوم ، هو اسجلال العدالة الوحيد — بما أعمر — الذي حفظه لنا التاريخ في دور الأرشيف بالقاهرة حتى اليوم ، وقد عثرت عليه في صيف ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٨ م بدفترخانة وزارة الأوقاف بالقاهرة أثناء رعدادي لفهرست وثائق القاهرة. (١١٥)

والوثيقة موضوع الدراسة فريدة من نوعها إذ أنها تختلف في موضوعها عن غيرها من الوثائق الموجودة بدفترخانة وزارة الأوقاف ، ولذا فاني أرجح أنها وصلت إلى هذه الدفترخانة ضمن وثائق أخرى كانت محفوظة بأحدى خزائن الكتب في مسجد أو في مدرسة أو في خانقاة ، وتداولتها الأيدي إلى أن وصلت إلى هذه الدفترخانة .

ونظراً لعدم أهمية موضوعها — بالنسبة لوزارة الأوقاف — فقد كانت مهمة دون ترقيم أو فهرسة حتى عثرت عليها ، فتمت لأول مرة بترقيمها وفهرستها ، واجتذبتني موضوعها لدراستها وتقديمها للباحثين والدارسين .

والجدير بالذكر أن هذه الوثيقة

تمثل مرحلة من مراحل إعداد الوثائق في المصور الوسطى ، فقد جرت العادة أن يقوم القاضي الموثق بكتابة صيغة معينة من الحمدلة بعد البسملة ، وأن يترك كاتب الوثيقة مقدار سطر في وسط الوثيقة بنقن وسياق الكلام ليكتب فيه لقاضي عظه التاريخ باليوم والشهر ، كما يترك مقدار سطر في نهاية الاسجلال ليكتب فيه القاضي أيضاً ويخطه عبارة الحبلة. (١١٦)

والوثيقة التي بين أيدينا فاقدٌ أولها ، فلم تظهر بها علامة القاضي الموثق ، كما يقتضها التاريخ باليوم والشهر ، ويقتضها أيضاً الدعاء الختامي وهو الحبلة ، والتي كان من المفروض — حسب العادة — أن يكتبها القاضي الموثق عظه . والتي كان من المفروض — حسب العادة — أن يكتبها القاضي الموثق بخطه ، والوثيقة بهذه الحالة إما أن تكون مسودة لوثيقة أخرى نهاية كتب عليها القاضي بخطه ، وإما هناك سبب مجهول لدينا — أدى إلى عدم استكمال إجراءات توثيق اسجلال العدالة هذا .

فهرسة اسجبال العدالة :

١ — الفهرسة الشكلية :

(ج) تحويل الموضوع إلى القاضي محمد
بن عبدالرحيم الطرابلسي الحنفي
للنظر به
(د) الحكم بثبوت عدالة المتقدم .

منهج النشر :

راعى في نشر هذا الاسجبال
المحافظة على أصل النص محافظة تامة ،
كما هو مجروحه ، وألفاظه وأخطائه دون
تصحیح أو تعديل ، ليدل على أسلوب
ولغة ومصطلحات وثائق العصر . ولم
أضف إلى النص سوي وضع نقط
لبعض الحروف ، أو الهمزات حتى
يسهل على القارئ متابعة النص .

وجعلت كل سطر في الوثيقة سطراً
مستقلاً ، وأعطيت له رقماً حسب
ترتيبه في متن الوثيقة .

ثالثاً : نص اسجبال العدالة :

١ — (١١٧)

٢ — وأكتافه واستقام على الحق
ظاهرة وصلحت (١١٨)

رقم الوثيقة : ٧٩١ جديد

مكان الوثيقة : محفوظات (دفترخانه)
وزارة الأوقاف بالقاهرة .

مادة الكتابة : ورق

شكل الوثيقة : ملف

عدد الأوراق : ٧

أبعاد الوثيقة : ٢٣٦ × ٢٧,٥ سم

حالة الوثيقة : فاقد جزء من أولها ،
وعاشها الأيسر ممزق وبها آثار
رطوبة واضحة .

٢ — الفهرسة الموضوعية :

موضوع الوثيقة : اسجبال بثبوت
عدالة .

التاريخ : ٨٦٠ هـ (١٤٥٦ م) .

ملخص الوثيقة :

(أ) قصة مرفوعة إلى أبو السعد سعد

العيسى الديري الحنفي الناظر في

الأحكام الشرعية

(ب) مرفوعة من : محمد بن أحمد بن

علي الحسام الحنفي .

٣ — مالك النخعي والديانة

بـ ملاس لأمانه ولصبايه

٤ — مسند النخعي ونفس

نـ مسند النخعي في الدين ولاحد

عـ

٥ — العدالة وظهور وداعت

محامده واشتهرت وقامت اليه

بـ

٦ — بتقليدها وأنه كفه

لتناول تقليدها ووضع ذلك من

أمره

٧ — وشهدت شرائط العدالة

فيه وما الخير كالبيان رفع قصة (١١٩)

لـ [سيدنا] (١٢٠)

٨ — ومولانا العد الفقير إلى الله تعالى

الشيخ الامام العالم العامل العلامة الخير

البحر [ر]

٩ — الفهامة الحافظ الرحلة

المحقق الحجة المحدث الأمة سعد الدين

شيخ الإسلام.

١٠ — أوجد المجتهدين الأعلام

مسند سعد كنز النجاة والأدباء امام

عصمه سعد

١١ — لسان المتكلمين حجة

الناظرين رحلة الطالبين محي سنة سيد

المسلمين القائم

١٢ — بأعباء أمور الدين مالك

أمره غيب قاضي المسلمين خاتمة أمير

المؤمنين أبو السعد

١٣ — سعد العبيسي الديري

الحنفى (١٢١) الناظر في الأحكام

الشرعية بالديار المصرية

١٤ — وسائر المالكة الشريفة

الاسلامية أدام الله أيامه الزاهرة

وأفاض عليه.

١٥ — سويح سعد دارة وجمع

له بين بحري الدنيا والآخرة وأحسن

إليه وأجر [ي]

١٦ — الحيات على يديه

مصمومها بعد البسطة الشريفة

والصلاة على رسول الله صلى الله عليه

وسلم

١٧ — المملوك (١٢٢) محمد بن

أحمد بن علي الحسام الحنفى (١٢٣) يقبل

بـ (١٢٤) بين يدي سيدنا ومولانا

وصي سعد

١٨ — شيخ الإسلام الحنفى أمتع

الله وجوده الأنام نبه أن المملوك من

حملة كتاب الله العزيز

١٩ — وطلبة العلم الشريف

وسؤاله من الصدقات القيمة أذن كرم

لأحد الوائب يساع بين الملوك.

٢٠ — وثبوت عدالته والأذن بتحمل الشهادة وأدائها على الوجه الشرعي أسوة أمثاله.

صدقه عليه واحسانا إليه واغنام أجره ودعائه أنهى (١٢٥) ذلك ان شاء الله تعالى الحمد لله وحده.

٢٢ — وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلامه وحسينا الله ونعم الوكيل (١٢٦) فشمها الخط (١٢٧) الكريم

٢٣ — ما مثاله القاضي معي الدين أعزه الله تعالى ينظر في ذلك على وجه شرعي (١٢٨) فتفى

٢٤ — العبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ معي الدين شرف العلماء أوجد الفضلاء مفتي المسلمين أبو الخير محمد

٢٥ — ابن سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ الامام تاج الدين شرف العلماء أوجد

٢٦ — الفضلاء مفتي المسلمين أبو بكر عبد رحيم طرسي الحنفى (١٢٩) خليفة الحكم العزيز

٢٧ — أيد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه ذلك بالسمع والطاعة

وأشهد على نفسه الكريمة من حضر

٢٨ — مجلس حكمه وقضائه وهو نافذ القضاء والحكم ماضيا وذلك في اليوم المبارك

٢٩ — سنة ستين وثمانمائة أنه ثبت عنده (١٣١) وصح لديه أيد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه على.

٣١ — الأوضاع الشرعية والقوانين المرعية (١٣٢) بالبيئة المرعية التي قامت لديه أحسن الله

٣٢ — تعالى إليه وقبلها القبول الشرعي السائق في مثله عدالة الفقير إلى الله تعالى

٣٣ — المراضي العدل الرضى شمس الدين زين المخلص تاج المشتغل صدر المدرسى قدوة

٣٤ — الطالب إلى عبد الله محمد أبو الفقير إلى الله تعالى المراضي شهاب

٣٥ — على المشهور نية الكريم باين الحسام الحنفى حفظه الله تعالى نزل صحيح شرع

٣٦ — نعم معتبر مرجع

وحكم (١٣٣) أيد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه بموجب ذلك (١٣٤).

٣٧ - حكما شرعياً أحارره وأنصاه وقضى به والتزم بمقتضاه وأدب لي في ٣٨ - تحمل الشهادة وأدبني وبسط قلمه في أبلديتها وأرجائها وأجراه بحرى العدول

٣٩ - للمميزين والشهداء التميزين لما اشتهر من عفته وصيائه ووثوقاً لما ظ [سهر]

٤٠ - من ديانته وسكونه إلى ما أبدته سيرته التي لمجت بشكرها الألسنة وما

٤١ - حازه من حسن الصفة وركوناً لما اجتمع فيه من علم ومعرفة وفيه أوصاف

٤٢ - آخر يقتصر عنها لأن الوصف ولو عدناها وعطفنا بها عطف النسق لتفقت

٤٣ - واو المطف لكن تختصر أوصافه ونصفه (١٣٥) مجعلاً فنقول أنه حتى حامي

٤٤ - علماً وعملاً فيليني ماقلده من هذا المنصب الشريف وتولاه بخزيرل شكر مولاه

٤٥ - عل ما أولاه - وليعلم أنه منصب لا يؤهل له إلا كل ذي جد كرم ومرتبة سنة

٤٦ - لا يلقاه إلا ذو حظ عظيم وليؤد حق هذه العمة في الابتداء والآنهاء

٤٧ - ويستعمل الحق في التحمل والآداء والوصايا كثيرة وملاكها التقوى والتمسك

٤٨ - بها هو الحصن الأوفى واليب الأوفى فيجعل عليها أعباءه وإلبا

٤٩ - استأذنه والله تعالى موزعه شكر هذه الرتبة العلية والمنزلة السنية ٥٠ - ويوفقه وإيانا لصالح العمل ويعصمنا وإياه من الزيغ والزلل وأشهد

٥١ - صيلنا الحاكم الشيب المشار إليه فيه أيد الله تعالى أحكامه على نفسه الكرمية بما نسب إليه

٥٢ - في هذا السجال في التاريخ المقدم ذكره أعلاه المكتوب بخطه الكرم أعلاه شرفه

٥٣ - [الله تعالى] في وأعلاه وسلم

Handwritten text in Urdu script, likely a list or index, with several lines of text that are mostly illegible due to fading and blurring. The text appears to be organized into a structured format, possibly a table or a list of items.

Handwritten text in Urdu script, likely a list or index, with several lines of text visible. The text is written in a cursive style and appears to be a list of items or names.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الطراز الأئمة الكواكب الثمينة
العليين الذين صلوا ربهم
سواهم

والسلام على
سيدنا محمد وآله
العليين
والصلاة والسلام
على
سيدنا محمد وآله
العليين
والصلاة والسلام
على
سيدنا محمد وآله
العليين

أَوْ مَعَهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ وَالْوَيْدُ مَا يَوْعُطُ مَا يَعْطُفُ النَّفْسَ
 وَتَوَلَّى لَكِنْ مَحْمُودٌ وَبِشْرٌ وَنُصْرَةٌ مَعَهُ خَشَاكَ
 حَتَّى وَجَدَ مَا سَأَلَ تَلَدَ بِرَحْمَةٍ مَعَهُ لَيْلٌ وَوَلَاةٌ مَحْمُودٌ
 مَعَهُ لَمَّا وَبِلَدٍ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ
 لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ
 وَبِلَدٍ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ
 مَعَهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ

مَعَهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ
 مَعَهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ
 مَعَهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ
 مَعَهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ
 مَعَهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ

المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم
- ابن اياس (أبو البركات محمد بن أحمد
الحنيني ت ٩٣٠ هـ / ١٥٢٤ م) :
٢- بدائع الزهور في وقائع
الدهور
- ٣ • بشر محمد مصطفى -
القاهرة . ٦٠ - ١٩٦٣
- ابن حجر (شهاب الدين العسقلاني ت
٨٥٢ هـ - ١٤٤٨ م)
- ٣- فتح الباري بشرح صحيح
البخاري
- ١٣ جزء - مصر ١٣١٩ هـ
- ٤- رفع الأصراع من قضاة مصر
بمحقق د. حامد عبد المجيد ، محمد
ابوسنة
- جزءان - القاهرة ١٩٥٧ - ١٩٦١
- ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد
ت ٨٠٨ هـ - ١٤٠٥ م)
- ٥ - المقدمة
- المكتبة التجارية - القاهرة
- ب ت
- ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين
- أحمد بن محمد ت ٦٨١ هـ
- ١٢٨٢ م) :
٦- وفیات الأعيان وأنباء أبناء
الزمان
- تحقيق إحصان عباس - ٧ أجزاء
- بيروت
- ابن سعد (محمد بن سعد كاتب
الرافضي ت ٢٣٠ هـ / ٨٤٤ م) :
٧- الطبقات الكبرى - بيروت
١٩٦٨
- ابن الصبغيني (علي بن داود
البوهري ت ٩٠٠ هـ / ١٤٩٤ م) :
٨- نزهة القوس والأبدان في
تواريخ الزمان
- ٣ أجزاء - القاهرة
١٩٧٠ - ١٩٧٣
- ابن عبد الحكم (عبد الرحمن بن
عبد الله ت ٢٥٧ هـ / ٨٧١ م) :
٩- فتوح مصر وأخبارها -
لندن ١٩٢٠ م
- ابن منظور (جمال الدين محمد مكرم
الانصاري ت ٧١١ هـ / ١٣١١ م)

١٠ - لسان العرب

٣٠ جزء - بولاق ١٣٠٠ -

١٣٠٨ هـ

لقاضي (إبراهيم بن عمر بن حسن ،
برهان الدين ت ٨٨٥ هـ /

١٤٨٠ م)

١١ - عنوان الزمان في تراجم

الشيخ والأقران

(مخطوط بدار الكتب

المصرية رقم ١٠٠٦ تاريخ

٤ مجلدات)

حسن الباشا (الدكتور) :

١٢ - الفتون الإسلامية

والوثائق

٣ أجزاء - القاهرة

١٩٦٥ - ١٩٦٦

١٣ - الألقاب الإسلامية

القاهرة ١٩٥٧

المختصاف (أبو بكر أحمد بن عمر

شاذي - ٢٦١ هـ - ٨٧٥ م)

١٤ - كتاب أدب القاضي

قسم النشر بالجامعة الأمريكية

بالقاهرة ١٩٧٨ .

السبكي (عبد الوهاب السبكي ، تاج

الدين ت ٧٧١ هـ / ١٣٧٠ م) :

١٥ - معبد النعم وميد النعم

محقق محمد علي النجار ،

أبوريد شلي ، محمد أبو العيون -

القاهرة ١٩٤٨ م .

السقاوي (شمس الدين محمد بن

عند رحمة ت ٩٠٢ هـ - ١٤٩٧ م)

١٦ - الضوء اللامع في أعيان

القرن التاسع

١٢ جزء - مصر

١٣٥٣ ١٣٥٥ هـ

١٧ - الذيل على رفع الاصر

تحقيق جودة هلال ، محمد

محمد صبح - القاهرة ب. ت

السرغسي (أبو بكر محمد بن أبي

سهل ت حوالي ٥٠٠ هـ / ١١٠٦ م) .

١٨ - المبوط

٣٠ جزء - مصر ١٣٣١ هـ

سيد عبد المتاح عاشور (الدكتور) :

١٩ - اجتماع المصري في عصر

سلاطين المماليك القاهرة ١٩٦٢

سيدة اسماعيل الكاشف (الدكتور) :

٢٠ - مصر في عصر الاخشيديين

ط. ثانيا القاهرة ١٩٧٠ .

السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر
ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م)

٢١ - حس حصرة في تزيين
مصر ولقدهه
جزءان - القاهرة ١٩٦٨ .

الشافعي (الامام أبو عبدالله محمد بن
ادريس ت ٢٠٤ / ٨٢٠ م)
٢٢ - د

٧ - حر - بولاق ١٣٢١ هـ
الطرابلسي (علي بن خليل ت ٨٤٤ هـ /
١٤٤٠ م) :

٢٣ - كتاب معي الحكام في
يثرد بين الخصم من الأحكام
القاهرة ١٣٠٦ هـ .

عطية مصطفى مشرفة
٢٤ - القضاء في الإسلام
ط . ثابة القاهرة ١٩٦٦

لعربي (شهاب الدين أحمد بن يحيى
ابن فضل الله ت ٧٤٩ هـ /
١٣٤٩ م) :

٢٥ - التمهيد بالمصطلح
الشريف
القاهرة ١٣١٢ هـ

القفشندي : (أبو العباس أحمد بن

علي ت ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م) :
٢٦ - صبح الأعشى في صناعة
الاث

١٤ جزء القاهرة ١٩١٩ -
١٩٢٢ م

الكاساني (علاء الدين أبو بكر بن
محمود الحنفي ت ٥٨٧ هـ /
١١٩١ م)

٢٧ - بدائع الصانع في ترتيب
الشرع
٧ أجزاء مصر ١٣٢٨ هـ /
١٩١٠ م

الكندي (أبو عمر محمد بن يوسف
ت . ٣٥٠ هـ / ١٩٦١ م)

٢٨ - كتاب الولاء وكتاب
نقص

شرو من جت بيروت ١٩٠٨

مالك (الامام مالك بن أنس
الاصمعي ت ١٧٩ هـ / ٧٩٦ م) :
٢٩ - اللؤلؤ الكبرى (رواية

الامام سحنون)
٤ أجزاء مصر ١٣٢٢ -
١٣٢٥ هـ

شاوردی (علي بن محمد حبيب

المصري) (ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٧ م)
٣٠. الأحكام السلطانية والولايات
الدينية

ط ثانية — القاهرة ١٩٦٦

الزني (أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى
ت ٢٦٤ هـ / ٨٧٧ م)

٣١ — مختصر الزني (على هامش
كتاب الأم للشافعي)
بولاق ١٣٢١ هـ

المفرزي (نقي الدين أحمد بن علي
ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤٢ م)

٣٢ — المواقظ والاعتبار بذكر
الخطط والآثار
ط . بولاق ١٢٧٠ هـ .

٣٣ — كتاب السلوك لمعرفة دول
الملوك

٤ أجزاء (١٢ قسم)

تحقيق د. محمد مصطفى
زيادة ، ود. سعيد عاشور — القاهرة
١٩٣٦ — ١٩٧٣

محمد محمد أممي (الدكتور) :
٣٤ — الأوقاف والحياة الاجتماعية

في مصر

القاهرة ١٩٨٠ .

٣٥ — فهرست وثائق القاهرة .

المعهد القومي الفرنسي للدراسات
الشرقية بالقاهرة
لقاهرة ١٩٨١

محمد محمد عويوس

٣٦ — كتاب تاريخ القضاء في
الإسلام

القاهرة ١٩٣٤

التنويري (أحمد بن عبد الوهاب
ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م)

٣٧ — نهاية الأرب في فنون
الأدب

من ج ١ — ٢٢ طبع القاهرة
١٩٢٣ — ١٩٧٦

وكيع : محمد بن خلف بن حيان (ت ت
٣٠٦ هـ / ٩١٨ م) :

٣٨ — أخبار القضاء — تحقيق

عبد العزيز مصطفى المراعي

٣ أجزاء القاهرة ١٩٤٧ —

١٩٥٠

المراجع الأوردية

- 39 Cohen, C. "A Propon des Shuhud" *Stadis Islamica* XXXI (1970), 71-79
 40 Lapidus, I. *Muslim Cities in the Later Middle Ages* Cambridge 1967
 41 Tyan, E. *Histoire de l'Organisation Judiciaire en Pays d'Islam* Paris, 1938

المواضع

- (١) السرخسي : للبسوط جـ ١٦ ص ١١٢ .
 (٢) سورة رقم ٢ الفقرة آية ٢٨٢
 (٣) سورة رقم ٦٥ الطلاق آية ٢
 (٤) سورة رعد ٥ الفقرة ١٠-٦
 (٥) سورة رقم ١٢ يوسف آية ٢٦
 (٦) الحصاص : كتاب أدب القاضي ، نشر فريحت زيادة — ص ٩٩٤
 (٧) السرخسي : مصدر سابق جـ ١٦ ص ١١٢ . من منظور : كتاب يعرف مادة شهد
 (٨) سورة رقم ٤٣ الزعوف آية ٨٦ .
 (٩) سورة رقم ١٢ يوسف آية ٨١
 (١٠) السرخسي : مصدر سابق جـ ١٦ ص ١١٢
 (١١) الطرابلسي : مدون الحكماء ص ٧٨
 (١٢) بحر السرخسي : مصدر سابق جـ ١٦ ص ١١٣ . السرخسي : مصدر سابق ص ٨١ . من بحر فتح باري جـ ٦ ص ١٨٠ ، لكاندي : مدافع الصالح جـ ٧ ص ١٠ ، ١١ . الشافعي الأم جـ ٦ باب الشهادة ، وسدود الأحكام ثالث بروة الأحكام مسطور جـ ١ ص ١٠٤ ، ١٠٥
 (١٣) ملاوردي : الأحكام السلطنة ص ٧١ ، ٧٢ . لكاندي : مصدر سابق جـ ٧ ص ٩ .
 الحصاص : مصدر سابق ص ٥٩
 (١٤) وكيج : أخبار القضاء جـ ٢ ص ٨ ، ١٣
 (١٥) وكيج : أخبار القضاء جـ ٢ ص ٢٨٤
 (١٦) Tyan, E. *Histoire de l'Organisation Judiciaire en Pays d'Islam* p. 355

- [illegible]

٨١٤ هـ وحتى وفاته سنة ٢٠٤ هـ ٨١٩ هـ من حركة مصنف سابق من ٢٤٦ هـ يكتفي

مصدر سابق صفحات ٤١٧ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٦

(٣٧) الكتفي - نفس المصدر من ٢٢٢

(٣٨) هو عبد الرحمن بن عبد الحميد - في نسخة مصنف من قبل صاحب نسخة ١٨٥ هـ ٨٠١ هـ

وحتى سنة ١٩٤ هـ ٨٠٩ هـ من حركة مصنف سابق من ٢٤٥ هـ يكتفي مصنف سابق

من ٢٩٤ ، ٤١١

(٣٩) الكتفي - نفس المصدر من ٤٠٢

(٤٠) في نسخة مصنف من ٣٩٤ هـ ١٠٣ هـ وحتى سنة ٣٩٨ هـ ١٠١٦ هـ نفس نسخة

من ٤٩٥ ، ٤٩٦

(٤١) حماد بن علي بن حماد - في نسخة مصنف من ٣٩٠ هـ ٩٩٩ هـ - وخرجه سنة ٣٩٤ هـ ١٠٣ هـ

نفس المصدر من ٤٩٥

(٤٢) من حماد بن علي بن حماد - في نسخة مصنف من ٣٥٩ هـ - وخرجه سنة ٣٩٩ هـ

(٤٣) هو أحمد بن محمد بن علي بن أحمد - في نسخة مصنف من ٤٠٥ هـ ١٠١٤ هـ من قبل خليفة شمس

الحرابي - وخرجه في نسخة مصنف من ٤١٤ هـ ٢٧ هـ - في نسخة مصنف من ٤٠٥ هـ

من ٦١٠

(٤٤) نفس نسخة من ٦١٢

(٤٥) من حماد بن محمد من ٢٢٤ هـ - وخرجه سنة ١٠١ هـ - في نسخة مصنف من ٦٦

الكتفي - مصدر سابق من ٣٨٥

(٤٦) في نسخة من نسخة مصنف من ٤٠٥ هـ - وخرجه سنة ١٠١٤ هـ من قبل خليفة شمس

من حيث شيء عند ذلك ، ولذلك قال السطاح ابن معاذ السطاح

سأدعوا لابي حتى الصباح

سب - نحو في حركة

ولم يسمع الناس لها نفس

بأن البشور عليها قليلا

(الكتفي - مصدر سابق من ٣٨٦)

(٤٧) من نسخة مصنف من ١٧٧ هـ ١٨٤ هـ ٧٩٣ هـ ٨٠١ هـ من حركة مصنف سابق

من ٢٤٥ هـ ، الكتفي - مصدر سابق من ٣٨٨

(٤٨) الكتفي - نفس المصدر من ٣٨٩

(٤٩) انظر هامش من عبد الرحمن بن عبد الحميد

(٥٠) الكتفي - مصدر سابق من ٣٩٦

(٥١) سنة من ٣٩٤ هـ - في نسخة مصنف من ٤١٣ هـ - وخرجه سنة ١٠١٦ هـ من قبل خليفة شمس

الاعتماد من ٢٢٢

(٥٢) ملحق كتاب الزلاء والقضاء من ٦١٢

- (٥٤) عطية مصطفى مشرفة : القضاء في الإسلام ص ١٧٦ .
- (٥٥) القلشندي : صبح الأعشى ج ١٠ ص ٢٧٠ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٩ .
- (٥٦) قس ج ١٠ ص ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٨١ - ٤٣٢ .
- (٥٧) قس ج ١١ ص ١٨٦ ، وانظر تقليد يرجع إلى العصر الأيوبي - السيلوي : مصدر سابق ج ٩ ص ١٥٤ - ١٥٩ .
- (٥٨) القلشندي : مصدر سابق ج ١١ ص ٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥ .
- (٥٩) قس ج ١١ ص ١٩٢ - ١٩٣ ، ج ١٢ ص ٤٧ ، ٥٢ .
- (٦٠) قس ج ١١ ص ١٩٧ ، العمري : التعريف ص ١١٦ ، ١١٧ .
- (٦١) القلشندي : مصدر سابق ج ١٠ ص ٣٥٢ - ٣٥٧ ، وانظر أيضًا :
- Lapidus, I., Muslim Cities in the Later Middle Ages, p. 137.
- (٦٢) قس ج ١٠ ص ٣٥٥ - ٣٥٦ .
- (٦٣) قس المصدر ج ١٤ ص ٣٤٣ .
- (٦٤) ولي قضاء مصر سنة ٤٠ هـ / ٦٦٠ م من قبل معاوية إلى أن عزل سنة ٦٠ هـ / ٦٧٩ م - الكندي : مصدر سابق ص ٣٠٣ ، ٣١١ .
- (٦٥) قس ص ٣١٠ ، ابن حجر : مصدر سابق ق ٢ ص ٢٥٤ .
- (٦٦) انظر ماسبق عن محمد بن مسروق
- (٦٧) القلشندي : مصدر سابق ج ١ ص ٤١٩ .
- (٦٨) ولي قضاء مصر من قبل عمارويه بن أحمد بن طولون سنة ٢٧٧ هـ / ٨٩٠ م وإلى أن صرف سنة ٢٨٣ هـ / ٨٩٦ م ، ثم ولي القضاء ثانية لموالي شهرين من سنة ٢٩٢ هـ / ٩٠٤ م - الكندي : مصدر سابق ص ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، وملحق قس الكتاب ص ٥١٤ - ٥١٨ .
- (٦٩) ملحق كتاب الولاء والقضاء ص ٥١٦ .
- (٧٠) قدم من بلاد المغرب صحبة عمر الدين الله فولاء النظر في المقام ، وأمر عبدالله بن أبو ثوبان الشهود أن يكتبوا عنه في سجلاته «قامي مصر والإسكندرية» ابن حجر : مصدر سابق ق ٢ ص ٢٩٩ ، ملحق كتاب الولاء والقضاء ص ٥٨٧ .
- (٧١) قس المراجع والصفحات .
- (٧٢) عن الأمانة الثالثة على ذلك انظر د. محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة صفحات ٣١٧ - ٣٥٢ ، ٣٩٩ - ٤٠٥ ، ٤١٨ - ٤٢١ ، ٤٣١ - ٤٣٨ ، ٤٥٧ - ٤٦٠ ، ٤٩٧ - ٥٠٢ .
- (*) وردت هذه الكلمة «أشجال» في مباحث البحث أكثر من مرة ، ومعناها (سجلات) وقد تركناها كما هي .
- (٧٣) ملحق كتاب الولاء والقضاء ص ٥٩٥ .
- (٧٤) ولي قضاء مصر سنة ٣٨٩ هـ / ٩٩٨ م وحتى ٣٩٤ هـ / ١٠٠٣ م - قس ص ٥٩٦ ، ٥٩٨ .
- (٧٥) الزود المجمع مودعات : مستودق الأموال ، والأصل لحفظ أموال الإناس والقصر ، وأموال الغائبين أيضًا - السلوك ج ١ ص ٨٦٤ حاشية (٣) .

- (٧٦) ملحق كتاب الولاء والقضاء ص ٥٩٥ . ٥٩٧ .
- (٧٧) انظر مسبق عن محمد بن بدر .
- (٧٨) ملحق كتاب الولاء والقضاء ص ٥١٠ .
- (٧٩) نفسه ص ٥٧١ .
- (٨٠) نفسه ص ٥٧٢ .
- (٨١) عطية مصطفى مشرف : القضاء في الإسلام ص ١٧٦ .
- (٨٢) محمود بن محمد عروس : كتاب تاريخ القضاء في الإسلام ص ١٣٢ .
- (٨٣) ملحق كتاب الولاء والقضاء ص ٥٩٠ ، ابن حجر : رفع الاصرق ٢ ص ١٠٩ ، مختصر القرني : عل حامش كتاب الأم للشافعي ج ٥ ص ٢٤٤ .
- (٨٤) ولأمانة الدالة على ذلك انظر محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة وصفحات ٣١٣ — ٣١٦ ، ٢٦٢ ، ٣٧٦ ، ٣٨٠ ، ٤٠٢ — ٤٠٥ ، ٤١٦ — ٤١٧ ، ٤٣٥ — ٤٣٦ ، ٤٧٦ — ٤٧٩ ، ٤٩٤ — ٤٩٦ .
- (٨٥) القريري : السلوك ج ٣ ص ٤٠ ، ٤١ ، ابن أبياس : بدائع الزهور ج ٥ ، ص ٣٥٧ ، مختصر القرني ج ٢ ص ٢٤٦ .
- (٨٦) سورة ٢ البقرة آية ٢٨٢ ، التويري : نهاية الأرب ج ٩ ص ١٤٧ .
- (٨٧) القريري : المواظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٦٩ ، محمد محمد أمين الأوقاف والحياة الاجتماعية ص ٨٥ .
- (٨٨) ابن الصبني : نزهة القوس ج ٣ ص ٢٥٨ ، ٤٣٢ ، القلقشندي : صحيح الأمتي ج ١١ ص ١٩٧ .
- (٨٩) مثال ذلك انظر : محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة ص ٤٧٧ ، ٤٩٥ .
- (٩٠) القلقشندي : مصدر سابق ج ١١ ص ٤٤٣ ، حسن الباشا : القرنان الإسلامية والوظائف ج ٢ ص ٦٢١ .
- (٩١) منهم على سبيل المثال محمد بن يحيى الاسواني ، أبو الذكر ، الذي عاد إلى الشهادة بعد عزم من القضاء سنة ٣١٢ هـ / ٩٢٤ م — ملحق الولاء والقضاء ص ٥٣٣ .
- (٩٢) ملحق الولاء والقضاء صفحات : ٥٤٦١ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٦ ، ٥٨٣ .
- (٩٣) القريري : السلوك ج ٢ ص ٢٧٣ .
- (٩٤) السبكي : معبد النعم ص ٦٣ ، Lapidus: Op. Cit., p. 264 .
- (٩٥) الكندي : مصدر سابق ج ٣٩٦ ، ملحق الولاء والقضاء ص ٥٦٨ ، ٥٧٥ ، ٥٨٩ .
- (٩٦) ملحق الولاء والقضاء ص ٥٨٨ ، ابن حجر : رفع الاصرق ٢ ص ٢٩٧ .
- (٩٧) سعيد عاشور : المجمع المصري ص ١٥٨ .
- (٩٨) القريري : السلوك ج ٣ ص ٤٠١ ، السخاوي : الفصول لالامع ج ٧ ص ٢ ، السبكي : مصدر سابق ص ٦٣ ، عروس : مرجع سابق ص ١٣٤ .
- (٩٩) ابن أبياس : بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٥٧ .
- (١٠٠) السخاوي : التبر السلوك ص ٥٦ .

- (١٠٦) ابن أبياس : مصدر سابق ج ٣ ص ٤١٣ .
- (١٠٧) القاسي : عنوان الزمان ج ٤ (مخطوط) ترجمة محمد بن محمد بن أحمد بن أبي الحسن روى السكندري الشافعي الكبير سنة ٨٤٤ هـ / ١٤٤٠ م .
- (١٠٨) السبكي : مصدر سابق ص ٦٨ ، المقرئ : السلوك ج ٣ ص ١٧ ، ٤٠١ .
- (١٠٩) ابن حجر : رفع الأصغر ج ٢ ص ٤٠٩ ، القلشندي : مصدر سابق ج ٣ ص ١٨٣ ملحق كتاب الولاء والقضاء ص ٥٩٠ .
- (١١٠) التبريزي : نهاية الأرب ج ٩ ص ١٤٦ ، ١٤٧ .
- (١١١) انظر سطر رقم ٧ من الوثيقة رقم ٧٩١ أوقاف فيايلي ، القلشندي : مصدر سابق ج ١٤ ص ٣٤٧ .
- (١١٢) المقصود الوثيقة الكاملة وهي المطبوع — القلشندي : مصدر سابق ج ٦ ص ١٨٩ .
- (١١٣) عن أنواع الورق المستخدم ومقاساته . انظر نفس المصدر ج ٦ ص ١٩٠ ، وما بعدها .
- (١١٤) عن رقم الرقاع انظر نفس المصدر ج ٣ ص ١١٥ — ١٢٧ .
- (١١٥) نفس المصدر ج ١٤ ص ٣٤٦ .
- (١١٦) هو محمد بن أحمد بن عبدالله ، النجم أبو الفضل بن الشهاب بن الحلال أبي الحسن القلشندي ، المتوفى سنة ٨٧٦ هـ / ١٤٧١ م — السخاوي : الضوء اللامع ج ٦ ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ ترجمة ١٠٥٧ .
- (١١٧) توفى سنة ٨٢٦ هـ / ١٤٢٣ م — السخاوي : مصدر سابق ج ١ ص ٣٣٦ ، إذا بعدها .
- (١١٨) القلشندي : مصدر سابق ج ١٤ ص ٣٤٦ — ٣٤٩ ، وذكر السخاوي أن العراقي لم يكن في حال نيابة في القضاء من ٧٩٥ — ٨١٥ هـ حيث عدلته غير شافي بتعديل عشرة أنفس احتياطاً ولحرياً — الضوء اللامع ج ١ ص ٣٣٩ .
- (١١٩) القلشندي : مصدر سابق ج ١٤ ص ٣٤٩ .
- (١٢٠) انظر محمد بن أحمد أمين : فهرست وثائق القاهرة (المعهد العلمي الفرنسي بالقاهرة — ١٩٨١) .
- (١٢١) القلشندي : مصدر سابق ج ١٤ ص ٣٤٢ ، ٣٤٩ .
- (١٢٢) أول الوثيقة مفقودة ، ولعله لا يجاوز بضعة أسطر ، فإلا زالت الوثيقة في بدايتها .
- (١٢٣) ... موضع كلمات نالصة فترق الغامش الأسير للوثيقة .
- (١٢٤) النقص : هي الطلب أو الاتماس .
- (١٢٥) [استكمال لبعض الحروف تلتل وسباق الكلام ، وذلك نظراً لفرق الغامش الأسير في بداية الوثيقة .
- (١٢٦) هو محمد سعد بن محمد بن عبدالله بن سعد ، القاسي سعد الدين ، القدسي الحنفى ، تولى القاهرة ، ويعرف بابن التبريزي نسبة لكان جدياً جليل نائلس أو الدبر الذي بحارة القرداوين من بيت المقدس ، ولي قضاء الحنفية بمصر سنة ٨١٢ هـ / ١٤٣٨ م — ونقل عن القضاء حتى قبل وفاته سنة أشهر ، في سنة ٨١٧ هـ / ١٤١٣ م — المقرئ : السلوك ج ٤ ص ١١٦٩ ، السخاوي : الضوء اللامع ج ٣ ص ٢٤٩ وما بعدها ترجمة ٩٣٩ ، التذييل على رفع الأصغر ص ١٢٧ ، وما بعدها .
- (١٢٧) تجاوز لفظ السلوك ، وهما ليلك ، معناه الحرفي المعروف تاريخاً ، وهو هنا للدلالة على النواصب والقاعة ، وبخاصة في حالة الاتماس ، ومحاطة قاضي القضاء — حسن الباشا : الألقاب الإسلامية ص ٥٠٧ .

- (١٢٣) لم يستدل على ترجمة له في المصادر المتداولة .
- (١٢٤) يقبل الأرض أو يقبلون الأرض : صيغة اصطلاح عليها كتاب الوثائق في العصور الوسطى في كتابه القصص أو الاتفاقات ، وقد ترد بالفرد ، أو التثني ، أو الجمع حسب الحال — انظر محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة ص ٤٨٤ .
- (١٢٥) «أسي» و«بنون» لفظ يستعمل عادة في الاتفاقات والطلبات .
- (١٢٦) الخسلة : هي الدماء الختامي في القصة ، وفي نهاية وثائق العصور الوسطى القبطية : مصدر مائل جـ ٦ ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ .
- (١٢٧) الخط : مكررة في الأصل .
- (١٢٨) هذا نص تأشيرة قاضي قضاء الحنفية بتحويل القضية أو الطلب لأحد نواب الحكم للنظر فيها على الوجه الشرعي ، وقد جرت العادة أن تعرض القضية على قاضي القضاء الذي يقوم بالتأشير عليها بإحالتها إلى أحد نوابه أو مساعديه من نفس مذهبه أي خليفة الحكم العزيز ، ويكتب على المأمور الأمين للقصة ما يلي ذلك النظر سطر ٢٣ ، وسطر ٢٦ .
- (١٢٩) هو محمد بن عبد الرحيم بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن صديق ، القين أبو الخير الطرابلسي القاهري الحنفي . المتوفي سنة ٨٧٣ هـ / ١٤٦٨ م — السخاوي : الفوائد اللاحقة جـ ٨ ص ٥٥٢ ترجمة ٦٠ .
- (١٣٠) يافض موضع سطر مذكور ليكتب فيه القاضي الوقت التاريخ باليوم والشهر انظر مائلي سطر ٥٢ .
- (١٣١) الثبوت بلفظ حصول أمر وتقبله من طريق معرف حق المعرفة ، والشرع عند الحنفية حكم بتعديل البيعة وقبولها وجريان ذلك المشهود به ، أي أنه صار كالحكم الذي حاز حجية الشيء القضي به فلا يمكن التعرض لقضيه ، وإذا حكم ثبوت البيعة امتنع على قاضي آخر بإبطاله — انظر محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة ص ٣٤٨ .
- (١٣٢) المقصود بذلك الضوابط والشروط التي يجب مراعاتها .
- (١٣٣) الحكم بمعنى قضاء القاضي ، ويقال لهذا الحكم حكم الإلزام لأنه يكون حكماً ملزماً أو قطعياً ، والحكم في هذه الحالة لا يمكن التعرض لقضيه ، ويشنع على أي قاضي آخر بإبطاله مادام موثقاً للشرع — انظر محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة ص ٣٥٠ .
- (١٣٤) الحكم بالتوجب معناه أن الحكم صدر صحيحاً ، وبإتيان مقتضياته الشرعية ، وهو عبارة عن قضاء القاضي بالإلزام بما ينشأ عن ذلك الأمر على الوجه المعتبر عنده في ذلك شرعاً — نفس المرجع ص ٣٥٠ .
- (١٣٥) في الأصل «وتقول ونصفه» ، ولكن يوجد شطب على كلمة «وتقول» .